مجلة دراسات العدد الاقتصادي (ISSN : 2676-2013)

المجلد: 10 العدد: 02، جوان 2019 ص ص: 75 - 90

نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر: الواقع والآفاق

Electronic payment system: Reality and Prospects

أ. رتيبة تيفوتي[1]

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

الجزائر

tippa.ti@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/09/30

تاريخ القبول: 2018/09/03

ملخص:

أثارت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة موجة عارمة من التغيير، مس جميع المجالات ومنها وسائل الدفع. فبعدما كانت النقود وشبه النقود هي الوسيلة الوحيدة لتسوية المعاملات التجارية، أضحت اليوم بطاقات الدفع أو النقود الالكترونية وسيلة دفع تميز العصر. بالنسبة للجزائر فتطبيقها وتعميمها عرف عدة عراقيل، راجعة إلى ضعف فاعلية البنوك في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى العراقيل الإدارية وضعف الثقة والوعي الاجتماعي. أما الإطار التشريعي والتنظيمي فقد أسست الجزائر لذلك منذ وقت قريب. يهدف المقال إلى تسليط الضوء على واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، وآفاقه المستقبلية.

كلمات مفتاحية: نظام الدفع الإلكتروني؛ بطاقة الدفع؛ نقود إلكترونية؛ توقيع إلكتروني

تصنيف JEL: E51, E42

Abstract:

Information and communication technology has sparked a wave of change. It touched all areas, including means of payment. Before the advent of electronic payment, all commercial transactions are complemented by money and quasi-money. In the case of Algeria; the application and generalization of electronic payment has had difficulties related to the low presence of banks in economic activity, administrative obstacles, as well as the lack of confidence of the Algerian citizen in e-payment. For the legislative and organizational framework; Algeria has put efforts in recent years. The purpose of this article is to shed light on the current state of e-payment and their perspectives.

Keywords: electronic payment system; payment card; electronic money; electronic signature

Jel Classification Codes: E51, E42

[1] المرسل: **رتيبة تيفوتي**، البريد الالكتروني: ***tippa.ti@gmail.com***

تمهيد:

عرف عصرنا الحالي تحولا جذريا في جميع تعاملاتنا اليومية ومنها معاملاتنا التجارية. أين أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل دفع جديدة تعرف بوسائل الدفع الالكترونية وأصبح بالإمكان الاستفادة من المزايا التي تقدمها. فقد عرفت هذه الوسائل استعمالا واسعا في السنوات الأخيرة وباتت الدول تتسارع في ادماج أنظمة الدفع الالكترونية في أنظمة الدفع الخاصة بها وذلك للاستفادة من المزايا التي توفرها وللحاق بالركب العالمي الموجه نحو المعلوماتية. الجزائر بدورها تسعى منذ سنوات لتبني أنظمة دفع إلكترونية وتعميم استخدامها والاستثمار في مجال النقود الالكترونية لتحفيز النمو الاقتصادي وتنويعه. وكان انشاء شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM سنة 1995 خطوة كبيرة في هذا مجال وقد انشئت من خلالها شبكة مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية سمحت بإصدار بطاقة الائتمان CIB. لكن ذلك كان غير كاف واستدعى العديد من الجهود المكملة لتعميم استخدامها والتقليل من استخدام النقود شديدة السيولة. أما الاطار القانوني والتنظيمي فقد تم صدور قانون التصديق والتوقيع الالكترونيين مؤخرا ليغطي النقص الموجود في التشريعات ويسمح بفتح المجال أمام استثمارات جديدة وتحسين الاستثمارات الموجودة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إشكالية الدراسة:

تعد الجزائر من الدول التي تخلفت عن مسايرة أنظمة الدفع الجديدة والتي أتاحت العديد من المزايا كالتقليل من الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي، وبالتالي التحكم الجيد بها من قبل السلطات النقدية وإمكانية ترك أثر للمعاملة التجارية وبالتالي امكانية التقليل من المعاملات غير الرسمية. لكن ذلك لا يعني عدم وجود جهود في هذا المجال، اضافة إلى إمكانية تحسين الوضع الراهن للدفع الإلكتروني.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم الدفع الإلكتروني وما هي وسائله ؟
- ما هو الوضع الراهن للدفع الإلكتروني في الجزائر ؟
- ما هي أهم الجهود المبذولة في تطويره ؟
- ما هي آفاقه المستقبلية ؟

منهجية الدراسة:

لدراسة الوضع الراهن للدفع الإلكتروني في الجزائر لابد من التطرق مبدئيا بدراسة وصفية للمفاهيم الأساسية لأنظمة الدفع الإلكترونية ووسائلها. ومن مقاربة قانونية وتنظيمية يمكن إلقاء الضوء على وضعية

هذه الأنظمة في الجزائر. كما يتم ابراز الوضع عن طريق تحليل بعض الإحصائيات التي تبرز الواقع الحقيقي للدفع الإلكتروني في الجزائر. وفي الأخير وبنظرة استشرافية يتم طرح بعض الآفاق المستقبلية التي يمكن من خلالها تطوير هذه الوسيلة الجديدة في الدفع.

1- الإطار المفاهيمي للدفع الإلكتروني:

يحتاج إنهاء وتسوية معاملة تجارية ما دفع مستحقاتها المالية، ولقد عرفت وسيلة الدفع والتسوية تطورا تاريخيا عبر الزمن، وكانت تعبر في كل مرحلة عن مدى تطور المجتمعات وحجم التبادلات التجارية بها. أما في العصر الحالي، الذي يعرف بعصر المعلوماتية أصبحت هذه الوسائل رقمية أو إلكترونية. فيما يلي سوف يتم التطرق للإطار العام للدفع الإلكتروني ونذكر بعض أنواع هذه الوسائل الأكثر انتشارا.

1-1- مفهوم الدفع الإلكتروني:

يعرف الدفع الإلكتروني على أنه[1]: "عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الحاسوب، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات" .

ويعرف الدفع الإلكتروني أيضا على أنه [2]" مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، النقود الإلكترونية غيرها."...

أما المجلس الاقتصادي الفرنسي فيعرف الدفع الالكتروني بأنه [3]" مجموعة التقنيات المعلوماتية، المغناطيسية أو الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال دون دعامة ورقية والتي تنتج عنها علاقة ثلاثية بين البنك والبائع والمستهلك".

مما سبق يتبين لنا أن مفهوم الدفع الإلكتروني يتلخص في أن التقنية المستخدمة في أداة أو وسيلة الدفع إلكترونية. أي أن الدفع الإلكتروني بصفة عامة هو مجموعة الأدوات والوسائل التي تسمح بتحويل أموال والتي تكون الدعامة والتقنية المستخدمة في تحويل الأموال إلكترونية.

1-2- النقود الإلكترونية:

عرف البنك الأوروبي سنة 1995 النقود الإلكترونية أنها[4] "قيمة نقدية مخزونة إلكترونيا على دعامة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة حاسوب والمقبولة كوسيلة دفع من قبل المؤسسات الأخرى غير المؤسسة المصدرة لها".

وتعرف أيضا على أنها[5]" مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية."

إن النقود الإلكترونية هي ما يميز العصر، فهي لم تعرف قبل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن ليست النقود التي تغيرت وإنما شكلها[6]، فالنقود الإلكترونية ليست مبنية على الورق والمعدن بل على التقنية والرياضيات والعلوم. فهذا النقد ليس له أبعاد فعلية، لا ثقل ولا وزن ولا أي صفة فهي عبارة عن أرقام ليس لها مكان فعلي، كما لا تحتاج لخزائن لحفظها.

1-3- أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

تعددت أنواع وسائل الدفع الالكتروني وأساليبه، وذلك لعدة أسباب منها نمو التجارة الإلكترونية، المنافسة بين البنوك والشركات لتسهيل طرق الدفع واستقطاب الزبائن وغيرها. ويمكن أن نصنف هذه الوسائل إلى نوعين أساسيين؛ وسائل دفع مطورة حيث كانت مستعملة من قبل ولكن التكنولوجيا الجديدة سمحت بتطويرها لجعلها إلكترونية، ووسائل دفع جديدة كليا لم تعرف من قبل سمحت تكنولوجيا المعلومات والربط على الشبكات بابتكارها.

1-3-1- وسائل الدفع الإلكترونية المطورة:

يمكننا ذكر الشيك الإلكتروني والسفتجة الإلكترونية:

الشيك الإلكتروني:

هو يشبه الشيك التقليدي[7]، ويعتمد على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص) البنك (الذي يشترك لديه البائع والمشترى من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الإلكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الإلكتروني.

السفتجة الإلكترونية:

محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا،[8] بصورة كلية أو جزئية يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لشخص ثالث يسمى المستفيد لدى الإطلاع أو في تاريخ معين وهي نوعين:

- **السفتجة الورقية أو المقترنة بكشف: La lettre de change relevé papier** يرمز لها باختصار L.C.R.Papierوهي التي تصدر من البداية في شكلها التقليدي على دعامة ورقية، ثم يتم معالجتها إلكترونيا عند تقديمها لدى البنك لتحصيلها أو بمناسبة تظهيرها لأي طرف آخر. فيكون لها شكلية إلكترونية بواسطة بيانات تتداول عبر قنوات الاتصال بين حواسيب الأطراف المتعاملة بها.
- **السفتجة الممغنطة** :**La lettre de change relevé magnétique:** التي لا تعتبر عملا تجاريا يرمز لها باختصار L.C.R.Magnétique وفي هذا النوع يختفى أصلا أي ظهور للدعامة الورقية تصدر

من البداية على دعامة ممغنطة مستوفية لكافة البيانات اللازمة لصحتها خاصة بالمستفيد، المسحوب والتوقيع الإلكتروني.

1-3-2- وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة:

من بين وسائل الدفع الجديدة الأكثر انتشارا بطاقة الائتمان، وتوجد منها العديد من الأنواع يمكن إجمالها فيما يلي:

البطاقات المغناطيسية:

هناك العديد من التسميات للبطاقة المغناطيسية فضلا عن العديد من التعاريف، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر البطاقة البلاستيكية، بطاقة الإئتمان، بطاقة دفع إلكترونية وغيرها. وهي وسيلة دفع حديثة نشأت مع تطور تقنيات المعالجة الآلية للبيانات والربط على الشبكات، وتوجد العديد من الأنواع لكن كتعريف شامل للبطاقة المغناطيسية :[9] "هي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة إلتزامه الناشئ عن شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع. ويطلق على عملية التسوية بين البنوك الأطراف فيها اسم نظام الدفع الإلكتروني وهو ما تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة للبطاقات" . ويوجد العديد من أنواع البطاقات البلاستيكية، كما سبق وذكرنا، وذلك حسب العلاقة التعاقدية بين المصدر وحامل البطاقة إلى بطاقة ائتمانية والتي بدورها يمكن تقسيمها إلى بطاقة متجددة وبطاقة ائتمان غير متجددة. والبطاقة غير الإئتمانية وتسمى أيضا بطاقة الخصم الفوري. ويمكن أيضا تقسيم البطاقات حسب جهة الاصدار، حسب نوع الضمان المقدم من حامل البطاقة، أو حسب المزايا التي يتمتع بها حامل البطاقة، أو حسب الاستخدام، أو من حيث النظم التكوينية الرئيسية.

وتجدر الإشارة إلى أن أطراف التعامل للبطاقات البلاستيكية متعددة وتوجد بينهم علاقة تعاقدية وهم:

- **المنظمة العالمية:** وهي الجهة التي لها حق منح تراخيص للبنوك لإصدار البطاقات، وتسوية المدفوعات بين البنوك وحل الخلافات إن وجدت بين هته البنوك ومن أمثلتها منظمة فيزا، وماستر كارد.
- **البنك المصدر للبطاقة:** وهو المسؤول عن اصدار البطاقة بناء على طلب العميل وبترخيص من المنظمة العالمية ويقوم بمتابعة حسابات العميل الحامل للبطاقة واعداد كشف الحساب الذي يحوي كل العمليات التي تمت بواسطة البطاقة من طرف حاملها.
- **حامل البطاقة:** وهو عميل البنك الذي طلب من البنك المصدر للبطاقة منحه إياها وفق عقد مبرم بينهما وله الحق في استخدامها وفق شروط العقد المبرم بينهما، وتكون باسمه الشخصي.

- **التاجر**: وهي كل المحلات والشركات والفنادق وغيرها من مقدمي الخدمات والسلع والتي تقبل البطاقة كوسيلة دفع، حيث يقوم التاجر بالتعاقد مع البنوك لتسوية وتحصيل الدفع الذي تم بواسطة البطاقة.

2- واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر

نتطرق لواقع الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال الإطار التشريعي والقوانين التي تحكم أنظمة الدفع وهي قانون النقد والقرض الذي يعد القانون الإطار للقطاع النقدي والمصرفي في الجزائر بالإضافة إلى قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين الذي صدر مؤخرا. ومن جهة أخرى يتم ابراز بعض الجهود المبذولة في ترقية الدفع الإلكتروني وبعض الإحصائيات التي تعطينا نظرة كمية حول حجم الدفع الإلكتروني في الجزائر.

2-1- الإطار التشريعي للدفع الإلكتروني:

- **قانون النقد والقرض:** يعتبر قانون النقد والقرض القانون الإطار الذي ينظم القطاع النقدي في الجزائر ويحدد كيفية تنظيم الجهاز المصرفي وعلى رأسه بنك الجزائر ويتمثل في الأمر رقم 10 -04 المؤرخ في 26 غشت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03 -11 المؤرخ في 26 غشت 2003. وفيما يخص وسائل الدفع في الجزائر فتنص المادة 56 من الأمر المذكور سابقا على ما يلي: "يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها، تحدد القواعد المطبقة على نظم الدفع عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض، يضمن بنك الجزائر مراقبة نظم الدفع. أي أن عملية مراقبة وتسيير وفعالية وسلامة وسائل الدفع تقع على عاتق بنك الجزائر دون سواه وتخضع لقواعد صادرة عن مجلس النقد والقرض كما جاء في نص المادة 56 مكرر "يتأكد بنك الجزائر من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءمتها. ويمكنه رفض إدخال أي وسيلة دفع، لاسيما إذا كانت تقدم ضمانات سلامة غير كافية، كما يمكن أن يطلب من مقدم طلب إدخال هذه الوسيلة اتخاذ التدابير لتدارك ذلك. يبلغ بنك الجزائر لممارسة مهامه، من قبل أي شخص معني بالمعلومات المفيدة التي تخص وسائل الدفع والأجهزة التقنية المتعلقة بها.كما أن قانون النقد والقرض عرف تعديلا جوهريا سنة 2003 على ما كان عليه قبل ذلك وفق قانون النقد والقرض 90-10 أين أصبحت البنوك والمؤسسات المالية أكثر قدرة على القيام بعملياتها الأساسية[10] المتمثلة في جمع الودائع مهما كان نوعها من الجمهور ومنح القروض مهما كانت طبيعتها حيث ألغيت الشروط التمييزية لمنح القروض وفق القطاع وبالخصوص وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل بشكل يسهل اجراء العمليات المالية ويوسع في مجالات تدخل البنوك.

- **القانون رقم 15-04 المؤرخ في أول فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين:** صدر مؤخرا في بداية 2015، قانون يؤطر وينظم التوقيع والتصديق الإلكترونين، وجاء فيه أنه لا يمكن رفض التوقيع الإلكتروني كوسيلة إثبات وكدليل أمام القضاء بسبب شكله الإلكتروني (المادة 9). ويؤسس القانون لكيفية تأدية خدمات التصديق الإلكتروني في الجزائر (المواد من 41 إلى 52) ومنح التراخيص لمؤدي خدمات التصديق الإلكتروني وشهادة تأهيله والالتزامات التي يخضع لها (المواد من 33 إلى 40). كما ينص القانون على انشاء سلطات مختصة في مجال التصديق الإلكتروني وهي:
- **السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني:** نص القانون على انشاء[11] سلطة ادارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتكفل ميزانية الدولة بمنحها الاعتمادات المالية اللازمة لتسييرها. وتتشكل من مجلس (المادة 19) يضم خمسة أعضاء من بينهم الرئيس، يعينون من طرف رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ومصالح تقنية وإدارية يسيرها مدير عام (المادة 20) معين من طرف رئيس الجمهورية باقتراح من الوزير الأول وتتولى المهام التالية[12]:
  - إعداد سياسة التصديق الإلكتروني والسهر على تطبيقها؛
  - الموافقة على سياسات التصديق الإلكتروني الصادرة عن السلطتين الحكومية والاقتصادية للتصديق الإلكتروني؛
  - إبرام اتفاقيات الاعتراف المتبادل على المستوى الدولي؛
  - اقتراح مشاريع لنصوص تشريعية أو تنظيمية تتعلق بالتوقيع الإلكتروني؛
  - القيام بعمليات التدقيق على مستوى السلطتين الحكومية والاقتصادية والتصديق الإلكتروني، عن طريق الهيئة الحكومية المكلفة بالتدقيق.
- **السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني:** نص القانون على إنشاء سلطة حكومية للتصديق الإلكتروني لدى الوزير المكلف بالبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية وتكلف بمتابعة ومراقبة نشاط التصديق الإلكتروني للأطراف الثلاثة الموثوقة وكذا توفير خدمات التصديق الإلكتروني لفائدة المتدخلين في الفرع الحكومي وتتولى المهام التالية
  - إعداد سياستها للتصديق الإلكتروني وعرضها على السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني للموافقة والسهر على تطبيقها؛
  - الموافقة على سياسات التصديق الإلكتروني الصادرة عن الأطراف الثلاثة الموثوقة والسهر على تطبيقها؛
  - الاحتفاظ بشهادات التصديق الإلكترونية المنتهية الصلاحية، والبيانات المرتبطة بمنحها من قبل الطرف الثالث الموثوق بغرض تسليمها إلى السلطة القضائية المختصة؛
  - نشر شهادة التصديق الإلكتروني للمفتاح العمومي للسلطة؛

- إرسال كل المعلومات المتعلقة بنشاط التصديق الإلكتروني إلى السلطة الوطنية دوريا أو بناء على طلب منها؛
- القيام بعملية التدقيق على مستوى الطرف الثالث الموثوق، عن طريق الهيئة الحكومية المكلفة بالتدقيق، طبقا لسياسة التصديق؛

- **السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني:** تم تعيين حسب المادة 29 من القانون المذكور أعلاه سلطة الضبط لدى البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية كسلطة اقتصادية للتصديق الإلكتروني وفضلا عن مهمتها في متابعة ومراقبة مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني الذين يقدمون خدمات التوقيع والتصديق الإلكترونيين لصالح الجمهور تتولى العديد من المهام نذكر منها:

- إعداد سياستها للتصديق الإلكتروني وعرضها على السلطة للموافقة عليها والسهر على تطبيقها؛
- منح التراخيص لمؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بعد موافقة السلطة؛
- الموافقة على سياسات التصديق الصادرة عن مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني والسهر على تطبيقها؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية الخدمات في حالة عجز مؤدي خدمات التصديق الالكتروني عن تقديم خدماته؛
- التحقق من مطابقة طالبي التراخيص مع سياسة التصديق الإلكتروني بنفسها أو عن طريق مكاتب تدقيق معتمدة؛
- السهر على وجود منافسة فعلية ونزيهة باتخاذ التدابير اللازمة لترقية أو استعادة المنافسة بين مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني؛
- التحكيم في النزاعات القائمة بين مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني فيما بينهم أو مع المستعملين طبقا للتشريع المعمول به؛
- مطابقة مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني أو كل شخص معني بأي وثيقة أو معلومة تساعدها في تأدية المهام المخولة لها بموجب هذا القانون؛
- إعداد دفتر الشروط الذي يحدد شروط وكيفيات تأدية خدمات التصديق الالكتروني وعرضه على السلطة الوطنية للموافقة عليه؛
- إجراء كل مراقبة طبقا لسياسة التصديق الالكتروني ودفتر الشروط الذي يحدد شروط وكيفيات تأدية خدمات التصديق الالكتروني؛
- إصدار التقارير والإحصائيات العمومية وكذا تقرير سنوي يتضمن وصف نشاطاتها مع احترام مبدأ السرية.

ولقد خصص القانون مدة خمس سنوات لإنشاء هذه الهيئات (المواد من 78 –80).

3- الجهود المبذولة لترقية الدفع الإلكتروني في الجزائر

3-1- شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM:

أنشئت في 25 مارس 1995 هي شركة مساهمة وأهم مشاريعها المنجزة هو البطاقة البنكية المشتركة CIB بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية.

3-2- الشبكة النقدية المشتركة RMI:

في عام 1996 أطلقت SATIM مشروع وضع نظام نقدي مشترك ما بين البنوك ومن نتائجه أن تم ارساء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة RMI التي تتضمن حضيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB تتوزع على كامل شبكة الوكالات البنكية والبريدية التي تستعمل شبكة الاتصالاتDZ PAC وشبكة إرسال المعطيات.

أهداف الشبكة:

تهدف الشركة SATIM من خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية إلى تحقيق هدفين أساسين هما:

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة؛
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات.

تتضمن الشبكة حضيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة. كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحويل للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة وفيما يتعلق بأمن المعلومات فإن الشبكة تقوم بـ:

- الاحتياط لجميع الأنشطة لشبكة النقديات؛
- ضمان احترام التشريعات سارية المفعول؛
- ضمان تبادل أمن المعلومات؛
- مكافحة عمليات الغش من خلال الاعتراض على الخط قائمة البطاقات المرفوضة.

يتطلب الانضمام إلى الشبكة توفر بعض الشروط منها:

- إمضاء اتفاقية مشتركة مابين البنوك؛
- إمضاء عقد التعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة؛
- احترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة؛
- تسيير سجل حاملي بطاقات الآجال.

بعد الانضمام إلى الشبكة تقوم SATIM باتخاذ الاجراءات اللازمة للانضمام الفعلي للشبكة وتوفر عدة خيارات

- اقتناء الموزعات من قبل البنك مع احترام المقاييس المحددة من قبل SATIM؛
- استئجارها من قبل SATIM؛
- شراؤها وتركيبها دون الربط بشبكة DZPAC من خلال الخطوط المتخصصة.

ومن الناحية التقنية فإن الشبكة تتكون من:

- موزع Serveur يسير الشبكة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع ويقوم بمعالجة عمليات السحب في فترة قصيرة؛
- الموزعات الآليةDAB وهي مربوطة؛
- شبكة نقل المعلومات DZ Pack.

3-3- نظام التسوية الخام للمبالغ الضخمة والمبالغ المستعجلة ARTS:

وضع هذا النظام لعصرنة البنى التحتية لأنظمة الدفع سنة 2003 وهو نظام لتسوية المبالغ الخام الضخمة وتسوية الدفع الآني. « Algeria Real Time Setelments » Système de règlement bruts en temps réel de gros montant et paiement urgent وضع وفق التعليمة رقم 05-04 الصادرة في 13 أكتوبر 2005، هذا النظام يستجيب لمجموع مبادئ لجنة أنظمة الدفع والتسويات التابعة لبنك التسويات العالمي، وشرع في الاستغلال نهاية ديسمبر 2006.

وإذا كان المبلغ المحول يفوق مليون دينار فان عملية التحويل تتم عبر هذا النظام بشكل اجباري، أما اذا كان المبلغ أقل من مليون دينار فإن المحول يمكنه طلب تحويل أمواله بواسطة هذا النظام، ويسمى في هذه الحالة مستعجل.

في فترة تقدر ب 226 يوم سجل متوسط عمليات يقدر ب630 عملية في اليوم يمثل مبلغ مالي يومي متوسط يقدر ب 750.6 مليار دينار.

أهدافه [13]:

- تكييف أنظمة الدفع، المقاصة، والتنظيمات ما بين البنوك وفق احتياجات الادارة، الشركات والمؤسسات والأفراد؛
- التقليل من آجال التسوية وبالخصوص بالنسبة للتبادلات البعيدة؛
- ترشيد وتحسين إجراءات وطرق تغطية وسائل الدفع الورقية كالشيك والسفتجة؛
- تفضيل تطوير وسائل الدفع الإلكترونية بالخصوص بطاقة الائتمان، التحويل، التسديد الآلي؛
- تخفيض التكاليف الكلية لتسيير الدفع وتكاليف السيولة الجامدة في حساب التسوية للبنوك؛
- ادخال معايير دولية فيما يخص تسيير مخاطر السيولة، والإئتمان والحماية ضد المخاطر النظامية؛
- تقوية فعالية وأمن التبادلات؛
- تقوية فعالية السياسة النقدية.

بطاقات الدفع والسحب:

يعد القرض الشعبي الجزائري[14] هو الأول الذي استحدث بطاقات السحب من وكالاته المجهزة بموزع آلي للأوراق النقدية DAB distributeur automatique de billets، سوق بطاقات السحب بعد ذلك عرفت تطورا ملحوظا، فاحتل بريد الجزائر المركز الأول [15]في توزيع البطاقات بنسبة 88.61 %.

بطاقة VISA:

هي بطاقة تابعة لمنظمة فيزا العالمية والتي تتعاقد مع المصدرين لإصدارها، ويمكن التعامل بها في جميع أنحاء العالم وتحظى بانتشار واسع واستعمال كثيف لتوفر الموزعات وأجهزة القراءة للبطاقة في جميع أنحاء العالم. أما في الجزائر فقد عقدت عدة بنوك كبنك الخليج الجزائر، BNP Paribas El Djazair، BDL، وغيرها مع المنظمة العالمية وأصبح بإمكان زبائن هذه البنوك الجزائريين أو المقيمين في الجزائر أن يطلبوا إصدار البطاقة.

بطاقةCIB:

بطاقة تصدرها أغلب البنوك في الجزائر المشتركة في شبكة SATIM وتسمح بتسوية الشراء والخدمات من المحلات المجهزة بأجهزة قراءة البطاقات terminaux de paiement électroniques وسحب مبالغ مالية من جميع الموزعات الآلية المرتبطة بشبكة النقد ما بين البنوك IRM الموضوعة من قبل SATIMعلى مستوى التراب الوطني. والذي أصبح متاحا منذ 1997. ويوجد نوعان من البطاقة: البطاقة العادية والبطاقة الذهبية، صالحتان لمدة سنتين ولإصدارها يطلب الزبون من البنك ذلك ويملئ عقد البطاقة، أما التجديد فيكون بشكل تلقائي بناء على طلب الزبون كما يمكنه توقيفها في أي وقت، وفي حالة الضياع أو السرقة

أو التلف يمكن تعويضها. كما يمكن الدفع عبر شبكة الانترنت فواتير كل من اوريدو وموبيليس بفضل تعاقدهما مع شركة SATIM.

:Moneygram

وسيلة دفع جديدة تتعلق بتحويل الأموال عالميا، تملك 150000 نقطة بيع تقع في 170 دولة ولا تحتاج لتحويل الأموال إلى حساب بنكي أو بطاقة ائتمان، فقد يتم ملء استمارة معلومات للاستقبال أو للإرسال في نقطة بيع معتمدة، بنك BDL في الجزائر على سبيل المثال.

بطاقة CCP:

بطاقة يوفرها بريد الجزائر لعملائه بهدف سحب المبالغ المالية من الموزعات الآلية للأوراق النقدية وتوجد ثلاث أنواع منها بطاقة السحب لسقف يومي يقدر ب 20000 دج وبطاقة CIB عادية للسحب بسقف يومي 20000 دج ودفع بسقف يومي ب 15000 دج وبطاقة CIB ذهبية للسحب بسقف يومي 40000 دج ودفع 30000 دج بسقف يومي.

بطاقة الشفاء:

وهي بطاقة دفع يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمنتمين له للاستفادة من الخدمات التي يوفرها الصندوق كشراء الأدوية من الصيدليات.

4- مؤشرات حجم الدفع الإلكتروني في الجزائر

لدراسة واقع وحجم الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الوطني، يتم عرض بعض الاحصائيات التي تبرز حجم المعاملات بوسيلة الدفع الجديدة. الجدول الموالي يبين عدد عمليات الدفع التي تمت بواسطة جهاز الدفع أو TPE " TERMINAL PAYMENT ELECTRONIC" من سنة 2006 وهي السنة التي بدأت شبكة المقاصة ما بين البنوك في العمل إلى غاية 2016 كما يلي

جدول رقم (01): عدد عمليات الدفع بواسطة بطاقة الدفع

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدفع من TPE	78	607	837	1002	1298	4662	6331	5846	8042	21320	52883

المصدر: مركز المقاصة ما بين البنوك CPI centre de pré-compensation interbancaire

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم (01) يتبين الحجم الضعيف لاستخدام بطاقات الدفع وذلك لأن عددها كل سنة ضعيف جدا مقارنة بحجم التبادلات التجارية في الاقتصاد الوطني، ففي سنة 2006 تمت 78 عملية دفع فقط بواسطة بطاقة الدفع، وتطور العدد خلال السنوات الموالية واستمر في زيادة عدد عمليات الدفع لتصل إلى أكثر من 52 ألف عملة دفع خلال سنة 2016، هذه الزيادة راجعة لانتشار بطاقات الدفع CIB بعد قيام أغلب البنوك الجزائرية وبريد الجزائر باصدارها، لكن العدد يبقى محتشم

وضعيف جدا بالنسبة لعدد التبادلات التجارية اليومية ومنه فإن استخدام الدفع الالكتروني ضعيف جدا مقارنة باستخدام وسائل الدفع الأخرى.

لاستكمال عملية الدفع الإلكتروني يجب توفر بطاقة الدفع لدى المشتري وجهاز الدفع الالكتروني TPEلدى البائع في ما يلي جدول رقم (02) يوضح تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE وبطاقات الدفع الموجودة في السوق الوطنية.

جدول رقم (02): عدد أجهزةTPE وبطاقات الدفع[16]

السنة	2014	2015	2016	2017
عدد اجهزة الدفع	2737	3049	4898	-
عدد البطاقات العادية	-	147865	397864	[17]80290
عدد البطاقات الذهبية	-	39647	37468	14333

المصدر: SATIM

من خلال الجدول السابق، وفيما يخص عدد الأجهزة الخاصة بالدفع الإلكتروني والمتواجدة في المحلات التجارية ضعيف جدا ففي سنة 2014 هناك فقط 2737 وهو عدد ضئيل جدا بالنسبة للسوق والمحلات التجارية عبر التراب الوطني، وتطوره أيضا محتشم فهو يزيد بحوالي 300 جهاز فقط سنة 2015، و1800 سنة 2016 يدل ذلك إلى عدم التوجه نحو تبني هذه الوسيلة. أما عدد البطاقات العادية والذهبية فهو في ازدياد مستمر فزبائن البنوك يطلبون هذه البطاقات من البنوك التي يتعاملون معها وهذا يدل على رغبة الزبائن في استخدامها لكن عدم وجود أجهزة التخليص TPE يجعل من هذه البطاقات غير فعالة.

5- آفاق استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر

سكان بتعداد 40 مليون ساكن في جانفي 2016، وتملك الجزائر 959718 وحدة اقتصادية، 15 مليون حساب جاري بنكي وبريدي، 1.5 مليون بطاقة دفع، 4.5 مليون بطاقة سحب، 4898 جهاز للدفع الآلي TPE. كل هذه المؤشرات تبرز أن الوضع مناسب لتطوير وسائل الدفع الالكتروني، كما أنه غير كافي حاليا، فوجود أقل من 4900 جهاز فقط لقراءة البطاقات، يعتبر ضئيل جدا مقارنة بعدد السكان، يحد من استخدام بطاقات الدفع بدل النقود، وزيادة عددها وتعميمها على جميع المحلات ونقاط البيع ومؤدي الخدمات أمر ضروري لتفعيل بطاقات CIB في الجزائر.

بالإضافة إلى وجود مؤشرات تنبئ بمستقبل واعد بالنسبة للدفع الإلكتروني في الجزائر نجملها فيما يلي:

5-1- الدفع عبر الانترنت:

توجد العديد من المواقع الإلكترونية النشطة في الجزائر والتي تقوم بدور أسواق إلكترونية، فتجمع بين عارضي المنتجات والطالبين عليها. وهي في تطور مستمر في تقديم خدماتها. منها على سبيل المثال لا

الحصر موقع واد كنيس، موقع الواب ديالنا، DZBOOM، وغيرها العديد. كما أن هناك أسواقا الكترونية عالمية تنشط في الجزائر كموقع jumia , kaymu Algerie، وغيرها. فضلا عن العديد من المواقع التعليمية والتثقيفية وأخرى لتقديم خدمات. وهذا يدل على مستقبل للدفع عبر الخط يحتاج فقط لدعامة تقنية وتشريعية. طيران الجزائر Air Algerie[18] تنوي اطلاق الدفع والحجز عبر الأنترنت، وفي جوان 2014 قامت شركة اتصالات الجزائر اطلاق الدفع عبر الخط للفواتير service khlass، تبعتها شركة الوطنية ooredooعبر خدمتها eStorm.

إن القانون الصادر في الفاتح من فيفري 2015 سوف يعزز من الأرضية لنمو التبادلات عبر شبكة الانترنت وذلك بتقوية الثقة في التبادلات الالكترونية حيث أن شهادة التصديق الالكتروني سوف تسهل عملية تعريف أطراف التبادل.

5-2- التجارة الإلكترونية في الجزائر:

في تقرير للأمم المتحدةCNUCED تعد تونس الأولى افريقيا التي حددت استراتيجية منسجمة للتجارة الالكترونية لكنها مازالت تعاني بعض التحديات التنظيمية فيما يخص التبادلات التجارية العالمية والتوزيع ومحدودية حجم السوق الداخلي. أما المغرب فيعد الأكثر تقدما في التجارة الالكترونية مع قدوم الفاعلين الدوليين ك Juniaوالتي أصبحت تنافس الفواعل المحلية المجتمعة تحت تجمعFNEM وهي تجارة موجهة للشراء عبر الخط لمنتجات مستوردة في حين أن الحكومة تسعى لدعم تصدير المنتجات الوطنية بواسطة الشراء عبر الخط. توجد في الجزائر العديد من المواقع النشطة في تسويق المنتجات كما ذكرنا سابقا وهي بمثابة أسواق للبيع عبر الشبكة.

5-3- الدفع من الهاتف النقال:

الدفع عبر الهاتف النقال m-paiement هو وسيلة للدفع تتم عن طريق التحويل واستلام الأموال مباشرة عبر الهاتف النقال الشخصي، وهو يختلف عن الهاتف البنكي m-bankingفهو لا يعني الوصول إلى بنك المستخدم عبر الخط بواسطة الهاتف النقال، كما أنه في بعض الحالات لا يلزم وجود حساب بنكي لأن وحدة المبادلة هي وحدة الهاتف. الدفع عبر الهاتف m-paiementيختلف أيضا عن الدفع الإلكتروني e-paiementلأنه لا يتوجب امتلاك بطاقة ولا حتى وجود اتصال بالأنترنت.

في كينيا، كانت تجربة MPESA سنة 2006 تجربة ناجحة في هذا المجال وتتمثل في تبادل وحدات الهاتف النقال كوسيلة للدفع حيث قدر أن 20% من الناتج المحلي الخام يتداول عبر MPESA و50 % من السكان لا يستخدمون كليا السيولة النقدية (الدولة الأولى عالميا في الدفع عبر الهاتف). بالنسبة للجزائر فقد قدر مشتركو الهاتف النقال ب: 39517045 مشترك سنة 2003 وهو عدد قابل للزيادة. لذلك تسعى جهات حكومية لإدماجه وذلك لأنه يوفر ثلاث مزايا أساسية:

- لا يكون مناقض ولا متعارض مع الدفع الالكتروني بل مكمل له؛
- محفز للنمو الاقتصادي، بالنسبة للبنوك هو وسيلة جديدة للصيرفة والذي يعتبر منتج جديد يستقطب زبائن جدد؛
- تطوير نشاطات جديدة وتخفيض التبادلات غير الشرعية وتسريع نمو الأنشطة الموجودة.

ووضعت لذلك أربعة أهداف[19]:

- خلق اطار تشريعي يحفز فاعلين جدد للدخول في السوق لزيادة المنافسة والمشاركة في تطوير التجارة الإلكترونية؛
- زيادة تطوير الدفع الإلكتروني؛
- المحافظة على العلاقات بين مؤسسات النقد والمؤسسات الائتمان التي توفر الائتمان وتعزيز المنافسة بين هذه المؤسسات؛
- تحديد المعايير وضمان الأمن للتحويلات المعلومات المتبادلة.

ولقد وكلت المهمة لرابطة البنوك والمؤسسات المالية Association des banques et établissements financiers ABEF لدراسة التحديات التجارية وGIE-Monétique تهتم بالمحيط التنظيمي والقانوني وSATIM لمحيط التقني.

الخلاصة:

إن وسائل الدفع الإلكترونية هي سمة العصر، حيث يتسارع تطور استخدامها سنويا. وفي ظل عالم مفتوح ونمو سريع للتجارة بين الدول كان لازما اللحاق بالركب وذلك من خلال وضع توجه عام وخريطة واضحة بدءا من صياغة التشريعات والتنظيمات اللازمة لذلك، وصولا إلى توفير الوسائل والأجهزة وتوزيعها بشكل يغطي كافة السوق، فضلا عن تعزيز الأمن وسرية البيانات والمعلومات. أما في الجزائر فكما تبين المؤشرات فإن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني متواضع وضعيف جدا مقارنة بوسائل الدفع الأخرى وأهمها النقود، وهذا راجع لعدم توسيع امتلاك بطاقات الدفع، ثقة المتعاملين بالنقود السائلة على حساب أنواع وسائل الدفع الأخرى والذي سبب ضعف الكتلة النقدية داخل البنوك إضافة إلى قلة الإمكانيات اللازمة كوجود أجهزة التخليص وغيرها. أما فيما يخص التجارة الالكترونية فمستواها منخفض جدا بسبب ضعف البنية الملائمة لنموها وكذا الدفع عبر الهاتف النقال الذي يلزمه شركات خاصة تعمل على تعزيز التعاون بين البنوك ومتعاملي الهاتف النقال وهي منعدمة في الجزائر. كل ما سبق يعتبر فرص ضائعة على الاقتصاد الوطني ينبغي تداركها لأن وسائل الدفع اليوم تعد صناعة قائمة بذاتها ومجالا حيويا للاستثمار والنمو. ولتفادي الوقوع في سلبيات الدفع الإلكتروني يجب تدعيم الوسط الاستثماري بالقاعدة القانونية والتنظيمية المناسبة وتوجيه هته الصناعة نحو أكبر مردودية ممكنة.

الهوامش والمراجع:

[1] عيسى عنابي، عامر هوا ري: مدى إدراك مستخدمي الانترنت بالجزائر لأهمية التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية –المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية.

[2] منصوري الزين: وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني – عوامل الانتشار وشروط النجاح ،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية –المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية.

[3] واقد يوسف: النظام القانوني للدفع الإلكتروني، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، 2011، ص20

[4] واقد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص09

[5] مسعداوي يوسف، سعدي حليمة: وسائل الدفع الإلكترونية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية –المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية.

[6] جويل كرتزمان: موت النقود، تر: محمد بن مسعود بن محمد العصيمي، الطبعة الأولى، نشر مشترك بين بنك البلاد والميمان للنشر والتوزيع، 2012 ص51 .

[7] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره.

[8] واقد يوسف مرجع سبق ذكره ص ص 54 55.

[9] ثناء على القباني، نادر شعبان، ابراهيم السواح: النقود البلاستيكية واثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية مصر، 2006، ص 17.

[10] الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005، ص 216

[11] المادة 16 من القانون رقم 15-04

[12] المادة 18 من القانون رقم 15-045

[13] Banque d'Algérie: rapport annuel sur l'évolution économique et monétaire, Année 2006, p p 105 106.

[14] Oufriha Fatima Zohra, Menna Khaled: écrits monétaires, office des publications universitaires, 2005, p 315

[15] Ipid , p 316

[16] علامة (-) تدل على عدم تمكن الباحث من الحصول على المعطيات المتعلقة بتلك السنة.

[17] المعطيات خاصة بالسداسي الأول فقط من سنة 2017.

[18] Oufriha Fatima Zohra, Menna Khaled Op cit ,p 317.

[19] CARE (cercle d'action et de réflexion autour de l'entreprise) avec le soutien de la délégation de l'union Européenne en Algérie: développement du m-paiement en Algérie , une opportunité d'accélération de la croissance. mardi 05 Avril 2016.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال:

تيفوني، ر. (2019). نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر: الواقع والآفاق، ***مجلة دراسات العدد الاقتصادي***، المجلد 10(2). ص.75-90.

Tifouni, R. (2019). Electronic payment system: Reality and Prospects, ***Dirassat Journal Economic Issue***, 10(2). pp. 75-90.